International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 38 العدد
Part 1 المجلد
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
ISTJ

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

Received	2026/01/18	تم استلام الورقة العلمية في
Accepted	2026/02/07	تم قبول الورقة العلمية في
Published	2026/02/08	تم نشر الورقة العلمية في

الأزمة الاقتصادية الروسية: تحليل هيكلي للتطورات الاقتصادية خلال الفترة (1998–2025)

حسن الهادي الشيباني[1]، خالد مصطفى هبال[2] ، أحمد موسى الزلعوطي[3]

1،3 – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان – جامعة صبراتة – ليبيا

2 – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد العجيلات – جامعة الزاوية – ليبيا

Hasanelhadiashabeni@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأزمة الاقتصادية الروسية خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2025 من منظور هيكلي، من خلال تشخيص الاختلالات البنيوية التي رافقت مسار التحول الاقتصادي وتقييم حدود التعافي الاقتصادي في ظل الصدمات الخارجية والتحولات الجيوسياسية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي– التحليلي، بالاستناد إلى تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة، وأسعار النفط، وربطها بالسياقين الاقتصادي والسياسي، دون اللجوء إلى نماذج قياسية كمية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الأزمة الاقتصادية الروسية ذات طابع هيكلي تراكمي، ناتجة أساساً عن الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة وضعف تنويع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى محدودية الإصلاحات المؤسسية العميقة. كما بينت النتائج أن فترات التعافي الاقتصادي ارتبطت بدرجة كبيرة بارتفاع أسعار النفط وتوسع الإنفاق الحكومي، ما أدى إلى تحقيق استقرار رقمي مؤقت دون إحداث تحول هيكلي مستدام. وأوضحت الدراسة أن العقوبات الاقتصادية، خاصة بعد عامي 2014 و2022، أسهمت في تعميق القيود الهيكلية للاقتصاد الروسي، من خلال تراجع الاستثمار والإنتاجية وتقييد نقل التكنولوجيا. وتخلص الدراسة إلى أن آفاق النمو الاقتصادي الروسي حتى عام 2025 ستظل محدودة، بما يعكس صموداً ظرفياً أكثر من كونه تعافياً هيكليا حقيقياً. وتوصي الدراسة بضرورة تبنّي إصلاحات هيكلية شاملة تركز على تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز دور القطاعات غير الاستخراجية، وتحسين كفاءة السياسات الاقتصادية، بما يحد من هشاشة الاقتصاد الروسي ويعزز قدرته على تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية الروسية، التحليل الهيكلي، الاقتصاد الريعي، العقوبات الاقتصادية، التعافي الاقتصادي.

The Russian Economic Crisis: A Structural Analysis of Economic Developments during the Period (1998–2025)

Hassan Alhadi Al -Shibani [1], Khaled Mustafa Hebbal[2]
Ahmed Mousa Al-Zalouti [3]
1,3- Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Sorman, Sabratha University, Libya
2- Department of Economics, Faculty of Economics, Al-Ajilat, University of Zawiya, Libya
Email: Hasanelhadiashabeni@gmail.com

Abstract:
This study aims to analyze the Russian economic crisis over the period 1998–2025 from a structural perspective, by diagnosing the structural imbalances that accompanied the trajectory of economic transformation and assessing the limits of economic recovery in the context of external shocks and geopolitical transformations. The study adopts a descriptive–analytical approach, based on analyzing the evolution of key macroeconomic indicators-such as economic growth, inflation, unemployment, and oil prices-and linking them to both the economic and political contexts, without resorting to quantitative econometric models.

The findings reveal that the Russian economic crisis is cumulative and structural in nature, primarily resulting from excessive reliance on the energy sector and weak diversification of the productive base, in addition to the limited scope of deep institutional reforms. The results also indicate that periods of economic recovery were largely associated with rising oil prices and expanded government spending, leading to temporary numerical stability without achieving sustainable structural transformation. Furthermore, the study shows that economic sanctions-particularly after 2014 and 2022-have contributed to deepening the structural constraints of the Russian economy by reducing investment and productivity and restricting technology transfer.

The study concludes that Russia's economic growth prospects up to 2025 will remain limited, reflecting temporary resilience rather than

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

genuine structural recovery. Accordingly, the study recommends adopting comprehensive structural reforms focused on diversifying the productive base, strengthening the role of non-extractive sectors, and improving the efficiency of economic policies, in order to reduce the fragility of the Russian economy and enhance its capacity to achieve sustainable long-term growth.

Keywords:
Russian economic crisis; structural analysis; rentier economy; economic sanctions; economic recovery.

1. المقدمة:

شهد الاقتصاد الروسي منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي تحولات اقتصادية عميقة رافقتها أزمات متكررة، كان أبرزها أزمة عام 1998 التي شكّلت نقطة تحوّل مفصلية في مسار الاقتصاد الروسي بعد مرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجَّه إلى اقتصاد السوق. فقد كشفت تلك الأزمة عن اختلالات هيكلية عميقة في بنية الاقتصاد، تمثّلت في ضعف الإطار المؤسسي، وعدم تنويع القاعدة الإنتاجية، والاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط والغاز، بوصفها المصدر الرئيس للإيرادات العامة والنقد الأجنبي (الجميلي، 2005). ورغم التحسن النسبي الذي عرفه الاقتصاد الروسي خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، مدفوعًا بارتفاع أسعار الطاقة العالمية، فإن هذا التحسّن ظل هشاً ومحدود الاستدامة، إذ لم يُترجم إلى إصلاحات هيكلية عميقة تعزّز التنويع الاقتصادي وترفع كفاءة القطاعات الإنتاجية غير الاستخراجية. وقد أعاد هذا الواقع إنتاج مظاهر الضعف البنيوي مع كل صدمة خارجية، سواء تمثلت في الأزمة المالية العالمية عام 2008، أو في العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على روسيا بعد عام 2014، ثم تصاعدت بشكل غير مسبوق عقب الحرب الروسية–الأوكرانية منذ عام 2022 (سيدهم، 2018).

وفي هذا السياق، تشير الأدبيات الاقتصادية العربية الحديثة إلى أن الأزمة الاقتصادية الروسية لا يمكن تفسيرها فقط من خلال المؤشرات الكلية قصيرة الأجل، بل تتطلب مقاربة تحليلية هيكلية تأخذ في الاعتبار التفاعل بين العوامل الداخلية، مثل طبيعة البنية الإنتاجية ودور الدولة، والعوامل الخارجية المرتبطة بالتحولات الجيوسياسية والنظام الاقتصادي الدولي (المغربي وآخرون، 2022). كما تؤكد هذه الأدبيات أن استمرار الاعتماد على قطاع الطاقة والإنفاق الحكومي الواسع يحد من قدرة الاقتصاد الروسي على تحقيق نمو مستدام في الأجل الطويل.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

وتكتسب دراسة الأزمة الاقتصادية الروسية أهمية خاصة في ظل امتدادها الزمني وتعدد مراحلها، حيث لا تقتصر آثارها على الداخل الروسي فحسب، بل تمتد إلى الاقتصاد العالمي، خاصة عبر أسواق الطاقة والتجارة الدولية. ومن هنا، تأتي هذه الدراسة لتحليل التطورات الاقتصادية في روسيا خلال الفترة (1998–2025) من منظور هيكلي، يسعى إلى تفسير مسار الأزمة الاقتصادية وتداعياتها، وبيان حدود التعافي الاقتصادي، واستشراف التحديات المستقبلية في ظل بيئة دولية متغيرة ومعقدة.

2. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن التحسن النسبي الذي شهده الاقتصاد الروسي منذ عام 1998 لم يكن مستداماً، إذ ظل عرضة لأزمات متكررة كشفت عن اختلالات هيكلية عميقة، أبرزها الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة وضعف تنويع القاعدة الإنتاجية. كما أن السياسات الاقتصادية المتبعة لم تنجح في معالجة جذور هذه الاختلالات، خاصة في ظل الصدمات الخارجية والعقوبات الاقتصادية. ومن ثم تبرز الحاجة إلى تحليل هيكلي يفسر تطور الأزمة الاقتصادية الروسية خلال الفترة (1998–2025)

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأزمة الاقتصادية الروسية خلال الفترة (1998–2025) من منظور هيكلي، من خلال تشخيص الاختلالات البنيوية في الاقتصاد الروسي، وتقييم فاعلية السياسات الاقتصادية المتبعة، وبيان أثر العوامل الخارجية والجيوسياسية في مسار التعافي الاقتصادي، مع استشراف التحديات الاقتصادية المستقبلية.

4. فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الأزمة الاقتصادية الروسية خلال الفترة (1998–2025) ذات طابع هيكلي تراكمي، ناتجة عن الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة وضعف تنويع القاعدة الإنتاجية، وأن السياسات الاقتصادية المتبعة لم تكن كافية لمعالجة جذور هذه الاختلالات، في ظل تأثير واضح للعوامل الخارجية والعقوبات الاقتصادية.

5. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها الأزمة الاقتصادية الروسية من منظور هيكلي خلال فترة زمنية ممتدة (1998–2025)، بما يسهم في تعميق الفهم العلمي لطبيعة

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

الأزمات الاقتصادية طويلة الأمد في الاقتصادات المعتمدة على الموارد. كما توفر الدراسة إطاراً تحليلياً يساعد على تفسير حدود التعافي الاقتصادي الروسي وتقييم فاعلية السياسات المتبعة، فضلاً عن إثراء الأدبيات العربية بدراسة حديثة تربط بين العوامل الاقتصادية الداخلية والتحولات الجيوسياسية الخارجية.

6. حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على تحليل الأزمة الاقتصادية الروسية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1998إلى 2025، بوصفها مرحلة شهدت تحولات وأزمات اقتصادية متعاقبة. كما تنحصر حدودها المكانية في الاقتصاد الروسي، وتركز موضوعياً على دراسة الأزمة الاقتصادية من منظور هيكلي، دون التوسع في التحليل القطاعي التفصيلي أو النماذج القياسية.

7. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي _ التحليلي، من خلال تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الروسي وتفسيرها في إطار هيكلي طويل الأمد. واستندت إلى البيانات الثانوية الواردة في التقارير الرسمية والدراسات الأكاديمية العربية والأجنبية
وتمتد فترة الدراسة من 1998 إلى 2025، مع الاعتماد على بيانات فعلية حتى عام 2022، وتقديرات رسمية للأعوام اللاحقة وفق تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع توظيف التحليل الاقتصادي لتفسير مسار الأزمة وحدود التعافي دون اللجوء إلى أساليب قياسية كمية.

8. مصادر البيانات وحدودها:

تعتمد الدراسة على بيانات فعلية مؤكدة للفترة (1998–2022)، صادرة عن صندوق النقد الدولي من خلال تقارير آفاق الاقتصاد العالمي والبنك الدولي عبر قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. أما القيم الخاصة بالأعوام (2023–2025)، فهي تمثل تقديرات توقعية منشورة صادرة عن تقارير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي الصادرة في عامي 2023 و2024، وقد أُدرجت لأغراض التحليل الاستشرافي وتم تمييزها في الجداول بعلامة (*).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

وقد اقتصر عرض البيانات على سنوات مفصلية مختارة تعكس الأزمات والصدمات الاقتصادية الكبرى، بدلاً من سلسلة سنوية كاملة، وذلك بهدف إبراز التحولات الهيكلية الأساسية وتجنب التكرار الوصفي. وبناء عليه، ينبغي تفسير النتائج المتعلقة بالفترة اللاحقة لعام 2022 بحذر، نظراً لطبيعتها التقديرية.

9. الإطار النظري للدراسة:

يرتكز الإطار النظري لهذه الدراسة على المدخل الهيكلي في تحليل الأزمات الاقتصادية، والذي ينظر إلى الأزمة بوصفها نتيجة لاختلالات بنيوية متراكمة في هيكل الاقتصاد، وليس مجرد انعكاس لصدمات ظرفية قصيرة الأجل. ويفترض هذا المدخل أن طبيعة البنية الإنتاجية، ومستوى التنويع الاقتصادي، ودور الدولة، وكفاءة المؤسسات الاقتصادية، تشكل محددات أساسية لقدرة الاقتصاد على تحقيق الاستقرار والنمو المستدام، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية (العكروت، 2023).

أولاً: مفهوم الأزمة الاقتصادية الهيكلية

تُعرَّف الأزمة الاقتصادية الهيكلية بأنها حالة اختلال مزمن في بنية الاقتصاد، تنشأ عن ضعف التناسق بين القطاعات الإنتاجية، وسوء تخصيص الموارد، وغياب الإصلاحات المؤسسية العميقة، بما يؤدي إلى تراجع النمو وارتفاع معدلات البطالة والتضخم على المدى الطويل. وتتميّز هذه الأزمات بامتدادها الزمني وصعوبة معالجتها عبر أدوات السياسة الاقتصادية التقليدية، ما يستوجب إصلاحات بنيوية شاملة (عبد السلام، 2024). وفي هذا الإطار، تُعد الأزمة الاقتصادية الروسية نموذجاً للأزمات الهيكلية الممتدة، حيث تداخلت آثار التحول الاقتصادي غير المتوازن مع استمرار الاعتماد على قطاع الطاقة، ما أدى إلى تكرار مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي.

ثانياً: التحول الاقتصادي من التخطيط إلى السوق

تشير الأدبيات الاقتصادية الحديثة إلى أن الانتقال من الاقتصاد الموجَّه إلى اقتصاد السوق، إذا تم دون بناء مؤسسات تنظيمية وقانونية فعالة، يؤدي إلى تفكيك الهياكل الإنتاجية القائمة وظهور أزمات اقتصادية حادة. وقد عانى الاقتصاد الروسي من هذا النمط من التحول، حيث طُبقت سياسات تحرير وخصخصة واسعة دون توفير بيئة مؤسسية داعمة، ما أسهم في نشوء أزمة 1998 واستمرار آثارها الهيكلية لاحقاً (الحميدي، 2023).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

. ثالثاً: الاقتصاد الريعي والاعتماد على الموارد

يفسر مدخل الاقتصاد الريعي جانباً محورياً من تطور الأزمة الاقتصادية الروسية، إذ يؤدي الاعتماد المفرط على صادرات النفط والغاز إلى تشويه هيكل الإنتاج، وإضعاف القطاعات غير الاستخراجية، وزيادة هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار الطاقة العالمية. وتشير دراسات عربية حديثة إلى أن الاقتصادات الريعية، رغم تحقيقها معدلات نمو مرتفعة في فترات الرواج، تعاني من ضعف الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل (المنصوري، 2024).

وفي الحالة الروسية، ارتبطت فترات التعافي الاقتصادي بارتفاع أسعار الطاقة أكثر من ارتباطها بإصلاحات هيكلية حقيقية، ما أبقى الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية.

رابعاً: دور الدولة والسياسات الاقتصادية

تؤكد الأدبيات الحديثة أن تدخل الدولة في الاقتصادات التي تعاني من أزمات هيكلية قد يسهم في تحقيق استقرار مؤقت، لكنه لا يؤدي بالضرورة إلى معالجة جذور الأزمة ما لم يُصاحب بإصلاح مؤسسي وتحسين كفاءة الإنفاق العام. وفي السياق الروسي، أسهم توسع دور الدولة، لا سيما في القطاعات الاستراتيجية، في دعم الاستقرار الاقتصادي قصير الأجل، غير أنه عزز في الوقت نفسه الطابع الريعي للاقتصاد وقيّد دور القطاع الخاص (حسين، 2023).

خامساً: الصدمات الخارجية والعوامل الجيوسياسية

تُبرز دراسات الاقتصاد السياسي الدولي أن الاقتصادات ذات القاعدة الإنتاجية المحدودة تكون أكثر تأثراً بالصدمات الخارجية، مثل الأزمات المالية والعقوبات الاقتصادية. وقد أدت العقوبات الدولية المفروضة على روسيا منذ عام 2014، وتصاعدها بعد عام 2022، إلى تعميق القيود الهيكلية للاقتصاد الروسي، من خلال تقييد التجارة والتمويل ونقل التكنولوجيا، ما زاد من تعقيد مسار الأزمة الاقتصادية (عبد الله، 2024).

سادساً: تكامل الإطار النظري مع الدراسة الحالية

انطلاقاً من هذه المرتكزات النظرية، تعتمد الدراسة إطاراً تحليلياً تكاملياً يدمج بين تحليل الأزمة الهيكلية، وأدبيات التحول الاقتصادي، ومدخل الاقتصاد الريعي، وأدبيات الاقتصاد السياسي، بهدف تفسير تطور الأزمة الاقتصادية الروسية خلال الفترة (1998–2025). ويسمح هذا الإطار بفهم تراكمي لمسار الأزمة، وتقييم فاعلية السياسات الاقتصادية، واستشراف التحديات المستقبلية في ظل بيئة دولية متغيرة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

10. الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات الدولية حول أثر العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الروسي.

تناولت العديد من الدراسات القياسية أثر العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الروسي، خاصة منذ عام 2014. فقد أشار Dreger et al. (2016) إلى أن العقوبات أسهمت في إضعاف النمو الاقتصادي والاستثمار من خلال قنوات التمويل والتجارة الخارجية. كما توصل Ahn and Ludema (2020) إلى أن القيود التجارية والمالية المرتبطة بالعقوبات أدت إلى زيادة التشوهات الهيكلية وتقليص اندماج روسيا في الاقتصاد العالمي.

وفي سياق أحدث، بيّن Ribakova and Itskhoki (2024) أن قدرة الاقتصاد الروسي على الصمود بعد 2022 تعود إلى سياسات مالية توسعية وإعادة توجيه التجارة، لكنها لا تعكس تحسناً هيكلياً طويل الأجل.

ثانياً: دراسات الاعتماد على الطاقة والمرض الهولندي في روسيا.

ركزت الأدبيات على أثر الاعتماد على صادرات الطاقة في تشكيل الهيكل الاقتصادي الروسي. فقد أوضح Beck et al. (2000) و Sachs and Warner (2001) أن الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية تعاني من ضعف التنويع والنمو طويل الأجل. وفي الحالة الروسية، وجد Oomes and Kalcheva (2007) أدلة على وجود أعراض المرض الهولندي، حيث أدى تدفق عوائد النفط إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وتراجع تنافسية القطاعات غير النفطية. كما أكد Paltsev (2016) أن استمرار الاعتماد على الطاقة يجعل الاقتصاد الروسي أكثر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية

ثالثاً: الدراسات الحديثة حول أداء الاقتصاد الروسي بعد عام 2022

تناولت دراسات حديثة الأداء الفعلي للاقتصاد الروسي عقب الحرب الأوكرانية، حيث أشار IMF (2023) إلى أن الانكماش الاقتصادي كان أقل حدة من التوقعات الأولية. غير أن Li et al. (2024) بيّنوا أن هذا الأداء يعكس صموداً مؤقتاً مدفوعاً بارتفاع عوائد الطاقة والسياسات الحكومية، وليس تعافيًا هيكلياً مستداماً، مع استمرار تراجع الإنتاجية والاستثمار طويل الأجل.

رابعاً: الدراسات العربية في سياق الاقتصادات الريعية.

في السياق العربي، تناولت بعض الدراسات أثر الاعتماد على الموارد الطبيعية في الاقتصادات الريعية، مشيرة إلى أن الوفرة النفطية قد توفر استقراراً مالياً قصير الأجل لكنها تعمّق الاختلالات الهيكلية. فقد أشار عبد الحسين (2016) والعنبكي (2018) إلى أن

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

الاقتصادات الريعية تواجه تحديات مستمرة في التنويع الاقتصادي والاستدامة، وهي نتائج تتقاطع مع ما توصلت إليه الأدبيات الدولية بشأن الحالة الروسية.

11. المقارنة بين الدراسات السابقة

تُظهر الدراسات السابقة قدراً من الاتفاق والاختلاف في تفسير أداء الاقتصاد الروسي. فعلى صعيد العقوبات الاقتصادية، تتفق دراسات مثل Dreger (2020) وAhn على أن العقوبات تؤثر سلباً في النمو والاستثمار على المدى الطويل، بينما تشير دراسات أحدث، مثل Ribakova and Itskhoki (2024) إلى أن الاقتصاد الروسي أظهر صموداً نسبياً في الأجل القصير بعد عام 2022، مدفوعاً بعوامل ظرفية لا تعكس تحسناً هيكلياً مستداماً. وفيما يتعلق بالاعتماد على قطاع الطاقة، تؤكد الأدبيات المرتبطة بالمرض الهولندي، مثل Sachs and Warner (2001) وOomes and Kalcheva (2007)، أن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية يؤدي إلى اختلالات هيكلية طويلة الأجل، وهي نتائج تنطبق بدرجات متفاوتة على الحالة الروسية، كما توضح دراسات لاحقة مثل Paltsev (2016). كما تُظهر المقارنة بين الدراسات قبل وبعد عام 2022 تحولاً في زاوية التحليل؛ إذ ركزت الدراسات السابقة على الآثار التدريجية للعقوبات، في حين ركزت الدراسات اللاحقة على تفسير الفجوة بين التوقعات السلبية والأداء الفعلي، مع إجماع نسبي على أن الصمود الاقتصادي بعد 2022 يعكس تكيّفاً قصير الأجل أكثر من كونه تعافياً هيكلياً. وفي السياق العربي، تتقاطع نتائج بعض الدراسات حول الاقتصادات الريعية مع الأدبيات الدولية في إبراز محدودية استدامة النمو القائم على الموارد، دون معالجة مباشرة للحالة الروسية، مما يعزز الحاجة إلى هذه الدراسة.

12. الفجوة البحثية

على الرغم من وفرة الدراسات التي تناولت العقوبات الاقتصادية أو دور قطاع الطاقة في الاقتصاد الروسي، فإن معظمها ركز على جوانب جزئية أو فترات زمنية محدودة. كما أن الدراسات الحديثة بعد عام 2022 انشغلت بتفسير الصمود الاقتصادي قصير الأجل، دون التعمق في أبعاده الهيكلية واستدامته. وتظل الدراسات التي تقدم تحليلاً هيكلياً متكاملاً يربط بين الأزمات الاقتصادية المتعاقبة، والاعتماد على الطاقة، والصدمات الجيوسياسية عبر فترة زمنية ممتدة (1998–2025) محدودة. ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

الفجوة من خلال تحليل هيكلي شامل يميز بين الصمود الظرفي والتحولات الهيكلية طويلة الأجل في الاقتصاد الروسي.

13. الإطار التحليلي الهيكلي

يعتمد التحليل الهيكلي في هذه الدراسة على تفسير تطور أداء الاقتصاد الروسي من خلال تتبع مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية والهيكلية التي تعكس طبيعة البنية الإنتاجية ومصادر النمو، ويقصد بالتحليل الهيكلي هنا تقييم درجة اعتماد الاقتصاد على قطاع الطاقة، ومدى قدرته على تحقيق تنويع اقتصادي واستدامة النمو في مواجهة الصدمات الخارجية.

ويتم تشغيل هذا الإطار التحليلي بالربط بين محاور الدراسة الرئيسة ومجموعة من المؤشرات الهيكلية، أبرزها، مساهمة قطاع الطاقة في الصادرات والإيرادات، معدلات النمو والتضخم بوصفها مؤشرات على الاستقرار الاقتصادي الكلي، اتجاهات الاستثمار باعتبارها مؤشراً على الديناميكية الإنتاجية طويلة الأجل، ومستوى تنويع القاعدة التصديرية كدليل على متانة الهيكل الاقتصادي. ويُستخدم تطور هذه المؤشرات لتفسير الاختلالات الهيكلية التي برزت خلال الأزمات الاقتصادية المفصلية.

وعلى هذا الأساس، يتم تحليل أزمة عام 1998 من خلال مؤشرات الانكماش الاقتصادي وارتفاع التضخم والبطالة، بينما يُفسَر تحسن الأداء خلال العقد الأول من الألفية في ضوء ارتفاع مساهمة قطاع الطاقة في النمو والصادرات. أما خلال فترات العقوبات بعد عام 2014، فيتم التركيز على تباطؤ النمو رغم تحسن بعض المؤشرات الاسمية، بوصفه دليلاً على القيود الهيكلية المتزايدة. وفي مرحلة ما بعد عام 2022، يفسر الصمود الاقتصادي النسبي من خلال مؤشرات قصيرة الأجل، مقابل استمرار ضعف مؤشرات الاستثمار والتنويع، بما يعكس غياب تحسن هيكلي مستدام.

المحور الأول: تطور الأزمة الاقتصادية الروسية ومساراتها التاريخية (1998–2025).

يركز هذا المحور على تحليل تطور الأزمة الاقتصادية الروسية خلال الفترة (1998–2025) اعتماداً على المؤشرات الاقتصادية الكلية، بهدف إبراز الطابع الهيكلي للأزمة من خلال تتبع التغيرات الرقمية في معدلات النمو، والتضخم، والبطالة، وأسعار النفط، وربطها بالسياقين الداخلي والخارجي.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

أولاً: أزمة عام 1998 – الانكماش الحاد وانكشاف الاختلالات الهيكلية

شهد الاقتصاد الروسي عام 1998 انكماشاً حاداً بلغ نحو 5.4− % في الناتج المحلي الإجمالي، متزامناً مع ارتفاع معدل التضخم إلى ما يقارب 85**%**، وبلوغ معدل البطالة نحو 13.2 %كما انهار سعر صرف الروبل بشكل كبير، في ظل عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها المالية. وتعكس هذه المؤشرات الرقمية عمق الاختلالات الهيكلية، ولا سيما ضعف السياسة المالية والاعتماد على أدوات دين قصيرة الأجل، ما جعل الاقتصاد شديد الهشاشة أمام أي صدمة داخلية أو خارجية (الحميدي، 2023).

ثانياً: التعافي النسبي المدفوع بالنفط(1999–2007)

خلال الفترة (1999–2007)، سجل الاقتصاد الروسي معدلات نمو مرتفعة تجاوزت 8% في بعض السنوات، وبلغت نحو 10% عام 2000، بالتزامن مع ارتفاع متوسط أسعار النفط من نحو 12 دولاراً للبرميل عام 1998 إلى قرابة 69 دولاراً عام 2007 كما تراجع معدل التضخم من أكثر من 80% إلى نحو 11%، وانخفضت البطالة إلى حوالي 6.3.% غير أن هذا التحسن الرقمي ارتبط بشكل شبه كامل بارتفاع أسعار الطاقة، دون أن يصاحبه تحسن ملموس في تنويع القاعدة الإنتاجية، ما يؤكد أن التعافي كان ظرفياً وريعي المصدر (المنصوري، 2024).

ثالثاً: الأزمة المالية العالمية واختبار المتانة(2008–2013)

مع اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008، تراجع النمو الاقتصادي الروسي بشكل ملحوظ، متأثراً بانخفاض أسعار النفط وتقلص الطلب العالمي. وعلى الرغم من استخدام الدولة للاحتياطيات المالية للتخفيف من حدة الصدمة، فإن معدل النمو لم يعد إلى مستوياته المرتفعة السابقة، ما كشف محدودية قدرة الاقتصاد الروسي على الحفاظ على الاستقرار في غياب رواج نفطي مستمر. وتدل هذه المرحلة رقمياً على هشاشة نموذج النمو المعتمد على الموارد (حسين، 2023).

رابعاً: العقوبات الاقتصادية بعد 2014 – تباطؤ النمو

بعد فرض العقوبات الاقتصادية عام 2014، سجل الاقتصاد الروسي تباطؤاً في النمو بلغ نحو 0.7%، مع ارتفاع معدل التضخم إلى أكثر من 11%، رغم بقاء البطالة عند مستويات منخفضة نسبياً (نحو 5%). ويعكس هذا التباين اعتماد الاقتصاد على تدخل الدولة والإنفاق العام للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، مقابل ضعف الاستثمار والإنتاجية، ما أدى إلى تعافي رقمي محدود دون تحول هيكلي حقيقي (عبد الله، 2024).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

خامساً: مرحلة ما بعد 2022 – الصمود الرقمي والهشاشة الهيكلية

خلال الفترة (2022–2025)، وتحت وطأة عقوبات غير مسبوقة، سجل الاقتصاد الروسي انكماشاً يُقدر بنحو 2.1– % عام 2022، تلاه نمو ضعيف ومتذبذب لا يتجاوز 1% في أفضل التقديرات، ورغم ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قاربت 100دولار للبرميل في بعض الفترات، فإن هذا لم ينعكس على تحسن هيكلي مستدام، بل أسهم في تعزيز الاعتماد على الإنفاق الحكومي وقطاع الطاقة، مع استمرار الضغوط التضخمية والمالية (عبد السلام، 2024).

جدول (1) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في روسيا خلال سنوات مفصلية (1998–2025)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	التضخم (%)	البطالة (%)	متوسط سعر النفط (دولار/برميل)
1998	5.3–	48.4	13.2	12
2000	10.0	20.2	10.6	28
2007	8.5	11.9	6.1	69
2014	0.7	11.4	5.2	99
2022	2.1–	13.8	3.9	100
*2025	0.8	5.5	4.0	80

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي(IMF, 2023) ، والبنك الدولي (World Bank, 2024)، وبيانات أسعار النفط العالمية (Brent)

***بيانات عام 2025 تقديرية استناداً إلى توقعات المؤسسات الدولية.**

يعكس الجدول (1) المسار المتقلب للاقتصاد الروسي خلال الفترة (1998–2025)، ويبرز الطابع الهيكلي للأزمات الاقتصادية التي مر بها. فقد سجل الاقتصاد الروسي عام 1998 انكماشاً حاداً بلغ 5.3–% في الناتج المحلي الإجمالي، بالتزامن مع ارتفاع معدل التضخم إلى 48.4% وبلوغ معدل البطالة 13.2%، إضافة إلى تراجع سعر صرف الروبل إلى 21 روبلاً مقابل الدولار، وهو ما يعكس عمق الأزمة المالية في تلك المرحلة. وفي المقابل، تُظهر بيانات عامي 2000 و2007 تحسناً ملحوظاً في الأداء الاقتصادي، حيث بلغ معدل النمو 10.0% عام 2000 و8.5% عام 2007، بالتوازي مع ارتفاع متوسط أسعار النفط من 12 دولاراً للبرميل عام 1998 إلى 69 دولاراً عام 2007. كما تراجع معدل التضخم من 48.4% إلى 11.9%، وانخفضت البطالة إلى 6.1%، مما

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

يشير إلى أن مرحلة التعافي كانت مدفوعة بدرجة كبيرة بعوائد قطاع الطاقة. وتكشف بيانات عام 2014 عن تباطؤ واضح في الأداء الاقتصادي، إذ بلغ معدل النمو 0.7% رغم وصول متوسط أسعار النفط إلى 99 دولاراً للبرميل، وارتفاع معدل التضخم إلى 11.4%، وهو ما يعكس الأثر المباشر للعقوبات الاقتصادية الأولى على الاقتصاد الروسي. أما في عام 2022، فقد عاد الاقتصاد الروسي إلى تسجيل انكماش بلغ 2.1− %، بالتزامن مع ارتفاع التضخم إلى 13.8%، رغم وصول متوسط أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل، ما يدل على محدودية قدرة عوائد الطاقة على تعويض أثر الصدمات الجيوسياسية والعقوبات الواسعة النطاق.

وتشير التقديرات التوقعية للأعوام 2023–2025 إلى تحقيق معدلات نمو محدودة، حيث يُتوقع أن يبلغ النمو 1.3% عام 2023 و0.8% عام 2025، مع تراجع تدريجي في التضخم إلى 5.5% واستقرار معدل البطالة عند حدود 4.0%، وهو ما يعكس حالة من الاستقرار النسبي قصير الأجل أكثر من كونه تعافيًا هيكلياً مستداماً.

المحور الثاني: الأبعاد الاقتصادية والجيوسياسية للأزمة الاقتصادية الروسية

يركز هذا المحور على تحليل الأبعاد الاقتصادية والجيوسياسية للأزمة الاقتصادية الروسية، من خلال تفسير دور العقوبات الاقتصادية، وهيكل الاقتصاد المعتمد على الطاقة، وتدخل الدولة، والتداخل المتزايد بين الجيوسياسية والاقتصاد، بوصفها عوامل أسهمت في تعميق الطابع الهيكلي للأزمة خلال الفترة (1998–2025).

أولاً: العقوبات الاقتصادية كقيد بنيوي على النمو

شكلت العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا منذ عام 2014، ثم تصاعدها بصورة غير مسبوقة بعد عام 2022، أحد أهم العوامل الخارجية التي قيدت الأداء الاقتصادي. فقد أدت هذه العقوبات إلى الحد من قدرة الاقتصاد الروسي على الوصول إلى التمويل الخارجي، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعطل سلاسل الإمداد ونقل التكنولوجيا، ما انعكس مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو تراجع إلى حدود 0.7% عام 2014، ثم تحول إلى انكماش يقارب 2−% عام 2022، في ظل تشديد القيود الاقتصادية (العتيبي، 2024).

ورغم اعتماد روسيا على سياسات التكيف، مثل إعادة توجيه التجارة نحو أسواق بديلة وتعزيز الاكتفاء النسبي، فإن هذه السياسات لم تؤدي إلى تحسين هيكلي مستدام في

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

الإنتاجية أو تنويع القاعدة الاقتصادية، وهو ما تؤكده تقارير المؤسسات الدولية التي تشير إلى أن هذا التكيّف ظل محدود الأثر على المدى الطويل (IMF, 2023)

ثانياً: قطاع الطاقة ودوره في تحقيق الاستقرار المؤقت

يُعد قطاع النفط والغاز الركيزة الأساسية للاقتصاد الروسي، إذ يمثل مصدراً رئيساً للإيرادات العامة والصادرات. وقد أسهم ارتفاع أسعار النفط في بعض الفترات، ولا سيما بعد عام 2022، حيث قاربت الأسعار 100 دولار للبرميل، في دعم الإيرادات الحكومية وتمويل الإنفاق العام، ما ساعد على تخفيف آثار العقوبات جزئياً (الزهراني، 2022).

غير أن هذا الدور ظل ذا طابع مؤقت، إذ أدى الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة إلى إضعاف القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتراجع الاستثمار في الصناعات التحويلية، وزيادة هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار الطاقة. ويعكس هذا الواقع استمرار الطابع الريعي للاقتصاد الروسي، حيث يتحقق الاستقرار الرقمي في فترات الرواج دون تحول هيكلي حقيقي (السعدي، 2023).

ثالثاً: تدخل الدولة والسياسات الاقتصادية

لعبت الدولة دوراً مركزياً في إدارة الأزمة الاقتصادية الروسية، من خلال توسيع الإنفاق العام، ودعم القطاعات الاستراتيجية، والحفاظ على مستويات منخفضة نسبياً من البطالة، التي بقيت في حدود 4–5% خلال بعض سنوات الأزمة. وقد أسهم هذا التدخل في تحقيق قدر من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي قصير الأجل (يوسف، 2023).

إلا أن هذا الدور لم يُترجم إلى إصلاحات مؤسسية وهيكلية عميقة، بل أدى في كثير من الأحيان إلى تعزيز مركزية الدولة وتقليص دور القطاع الخاص، ما أضعف الحوافز الاستثمارية وحد من الابتكار والإنتاجية، وأسهم في إعادة إنتاج الاختلالات الهيكلية القائمة (عبد السلام، 2024).

رابعاً: التداخل بين الجيوسياسية والاقتصاد

تُظهر التجربة الروسية أن الأداء الاقتصادي بات شديد الارتباط بالاعتبارات الجيوسياسية، حيث أدت التوترات السياسية والعسكرية إلى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الخارجية، وزيادة درجة عدم اليقين، وتراجع الثقة في آفاق الاقتصاد الروسي. وقد انعكس هذا التداخل في تذبذب المؤشرات الاقتصادية وتزايد الاعتماد على السياسات الدفاعية والإنفاق الحكومي، ما جعل السياسات الاقتصادية أسيرة للظروف الجيوسياسية أكثر من كونها موجهة لتحقيق تنمية مستدامة (عبد الله، 2024).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

وتشير الدراسات الدولية إلى أن استمرار هذا التداخل يحد من فرص التعافي الهيكلي ويُبقي الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية، حتى في ظل تحقيق بعض مؤشرات الصمود قصيرة الأجل (World Bank, 2024).

المحور الثالث: الآفاق المستقبلية للاقتصاد الروسي والتحديات حتى عام 2025

يهدف هذا المحور إلى استشراف الآفاق المستقبلية للاقتصاد الروسي حتى عام 2025، من خلال تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي المتوقعة، وتقييم قدرة الاقتصاد على تحقيق تعافي مستدام في ظل استمرار القيود الهيكلية والعوامل الجيوسياسية الضاغطة.

أولاً: آفاق النمو الاقتصادي حتى 2025

تشير التقديرات إلى أن معدلات النمو الاقتصادي في روسيا خلال الفترة (2023–2025) ستظل محدودة ومتذبذبة، حيث لا يُتوقع أن تتجاوز في المتوسط 1 –2% سنوياً في أفضل السيناريوهات. ويعكس هذا المستوى الضعيف للنمو استمرار القيود المفروضة على الاستثمار والإنتاجية، إضافة إلى محدودية قدرة الاقتصاد على توسيع قاعدته الإنتاجية خارج قطاع الطاقة.

ورغم تسجيل بعض مؤشرات التعافي القصير الأجل بعد عام 2022، فإن هذا التحسن يبقى هشاً ومرتبطاً بعوامل ظرفية، مثل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي، أكثر من كونه ناتجاً عن إصلاحات هيكلية حقيقية (عبد السلام، 2024).

ثانياً: تحديات الاستدامة المالية والضغوط التضخمية

يُتوقع أن تواجه المالية العامة الروسية ضغوطاً متزايدة حتى عام 2025، نتيجة ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي، لا سيما الإنفاق العسكري والاجتماعي، مقابل محدودية تنويع مصادر الإيرادات العامة. وتشير التقديرات إلى استمرار الضغوط التضخمية عند مستويات تفوق **5%** في بعض السنوات، ما يقيد فعالية السياسة النقدية ويحد من القدرة على تحفيز النمو دون مخاطر تضخمية.

ويعكس هذا الوضع استمرار اعتماد الاستقرار المالي على عوائد الطاقة، بما يزيد من هشاشة الموازنة العامة أمام أي تراجع محتمل في أسعار النفط (السعدي، 2023).

ثالثًا: سوق العمل والتحولات الهيكلية

من المتوقع أن يحافظ سوق العمل الروسي على مستويات بطالة منخفضة نسبياً، تدور حول 4–5%، مدعومة بتدخل الدولة وتوسع الإنفاق العام. غير أن هذا الاستقرار الظاهري

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

لا يعكس تحسناً هيكلياً في إنتاجية العمل أو جودة فرص التشغيل، بل يرتبط بتراجع العرض في بعض القطاعات وزيادة التوظيف الحكومي.

ويشير هذا الاتجاه إلى أن سوق العمل الروسي قد يواجه تحديات هيكلية على المدى المتوسط، تتمثل في ضعف الابتكار، وهجرة الكفاءات، وتراجع الاستثمار في رأس المال البشري (يوسف، 2023).

رابعاً: قيود العقوبات والتكيف الاقتصادي

رغم نجاح الاقتصاد الروسي في التكيف الجزئي مع العقوبات من خلال إعادة توجيه التجارة وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع بعض الشركاء، فإن هذه الاستراتيجية تظل محدودة القدرة على تحقيق نمو مستدام، وتشير التقارير الدولية إلى أن استمرار العقوبات سيؤدي إلى تقييد نقل التكنولوجيا وتباطؤ الاستثمار طويل الأجل، ما يحد من إمكانيات التحول الهيكلي حتى عام 2025 (IMF, 2023) .

كما تؤكد دراسات دولية أخرى أن هذا التكيف يعكس صموداً قصير الأجل أكثر من كونه تحولاً اقتصادياً طويل الأمد(World Bank, 2024)

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1- أظهرت النتائج أن الاقتصاد الروسي شهد انكماشاً حاداً عام 1998 بلغ 5.3-% من الناتج المحلي الإجمالي، بالتزامن مع معدل تضخم مرتفع تجاوز 84% وارتفاع البطالة إلى 13.2%، ما يعكس عمق الاختلالات الهيكلية في مرحلة التحول الاقتصادي.

2- بينت البيانات أن مرحلة التعافي خلال الفترة (2000-2007) تميزت بتحقيق معدلات نمو مرتفعة بلغت 10% عام 2000 و8.5% عام 2007، مع تراجع البطالة إلى 6.1%، وهو ما تزامن مع ارتفاع متوسط أسعار النفط من 12 دولاراً للبرميل عام 1998 إلى 69 دولاراً عام 2007.

3- كشفت النتائج أن هذا التحسن لم يكن مستداماً، إذ تباطأ النمو الاقتصادي إلى 0.7% فقط عام 2014 رغم وصول أسعار النفط إلى نحو 99 دولاراً للبرميل، ما يؤكد محدودية دور عوائد الطاقة في ظل العقوبات الاقتصادية وتراجع الاستثمار.

4- أظهرت بيانات عام 2022 عودة الضغوط الاقتصادية، حيث سجل الاقتصاد الروسي انكماشاً قدره 2.1-% وارتفع معدل التضخم إلى 13.8%، على الرغم من تجاوز متوسط

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

أسعار النفط 100 دولار للبرميل، وهو ما يدل على تراجع فعالية قطاع الطاقة في تعويض أثر الصدمات الجيوسياسية.

5- بينت النتائج أن معدلات البطالة بقيت عند مستويات منخفضة نسبياً خلال فترات الأزمات، إذ لم تتجاوز 4–5% في بعض السنوات، وهو ما يُعزى إلى تدخل الدولة والتوسع في الإنفاق العام، وليس إلى تحسن هيكلي في سوق العمل.

6- تشير التقديرات إلى أن النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2025 لن يتجاوز 0.8- 1%، مع استقرار نسبي للتضخم عند حدود 5- 6%، وهو ما يعكس صموداً اقتصادياً ظرفياً أكثر من كونه تعافياً هيكلياً مستداماً.

التوصيات

1- تبنّي إصلاحات هيكلية شاملة تهدف إلى تقليص الاعتماد المفرط على قطاع النفط والغاز، الذي ارتبطت به فترات النمو والانكماش، والعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية بما يدعم نمواً أكثر استدامة.

2- تعزيز دور القطاعات غير الاستخراجية، خاصة الصناعات التحويلية والتكنولوجية، لرفع الإنتاجية وتقليل حساسية الاقتصاد لتقلبات أسعار الطاقة، التي تبيّن أنها لم تعد كافية لتعويض آثار الصدمات الخارجية.

3- إعادة توجيه السياسات الاقتصادية من التركيز على تحقيق الاستقرار قصير الأجل إلى دعم النمو طويل الأجل، من خلال تشجيع الاستثمار الخاص وتحسين بيئة الأعمال والحد من القيود المؤسسية.

4- تعزيز كفاءة تدخل الدولة في الاقتصاد بحيث يقتصر على دعم الإصلاحات الهيكلية وبناء القدرات الإنتاجية، بدل الاكتفاء بسياسات الإنفاق التي أسهمت في استقرار مؤقت دون معالجة جذور الأزمة.

5- تطوير استراتيجيات اقتصادية مرنة للتعامل مع العقوبات والصدمات الجيوسياسية، من خلال تنويع الشركاء التجاريين، وتحسين إدارة المخاطر، وتعزيز القدرة على التكيّف دون الإضرار بالنمو طويل الأجل.

6- الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار بوصفهما ركيزتين أساسيتين لرفع معدلات النمو المحتملة، والحد من الاختلالات الهيكلية التي كشفت عنها النتائج حتى عام 2025.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

7- تشجيع الدراسات المستقبلية التي تتناول تقييم فعالية سياسات التكيّف الاقتصادي في روسيا باستخدام أدوات تحليل كمي أعمق، ومقارنتها بتجارب دول أخرى واجهت أزمات هيكلية مشابهة.

الخاتمة

حللت هذه الدراسة التطورات الاقتصادية في روسيا خلال الفترة (1998–2025) من منظور هيكلي، وأظهرت أن الأزمة الاقتصادية الروسية ليست ظاهرة ظرفية، بل نتيجة لاختلالات بنيوية متراكمة تفاقمت بفعل الصدمات الخارجية والضغوط الجيوسياسية، وقد بيّن التحليل أن فترات النمو المرتفع ارتبطت أساساً بدورات أسعار الطاقة، في حين ظل ضعف التنويع الاقتصادي عاملاً مقيداً لتحقيق نمو مستدام.

كما كشفت النتائج أن تدخل الدولة أسهم في تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي قصير الأجل، لكنه لم يؤدي إلى تحول هيكلي عميق يقلص الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة أو يعزز الإنتاجية طويلة الأجل. وفي الإطار الاستشرافي، تشير التقديرات إلى أن آفاق النمو حتى عام 2025 ستظل محدودة، بما يعكس صموداً ظرفياً أكثر من كونه تعافياً هيكلياً مستداماً.

وتخلص الدراسة إلى أن تجاوز الطابع الهيكلي للأزمة الاقتصادية الروسية يتطلب إصلاحات بنيوية شاملة تركز على تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية، بما يضمن مساراً أكثر استدامة للنمو على المدى الطويل.

المراجع

الجميلي، فاضل عبد الله. (2005). الاقتصاد الروسي بعد التحول. بغداد، العراق: دار الحكمة.

الحميدي، سالم بن ناصر. (2023). التحول من الاقتصاد الموجَّه إلى اقتصاد السوق: التجربة الروسية. مجلة الاقتصاد الدولي، 7(2)، 61–85.

الزهراني، فهد بن محمد. (2022). أسعار النفط والاستقرار الاقتصادي في الدول الريعية. مجلة الطاقة والاقتصاد، 5(2)، 88–112.

السعدي، مازن عبد الله. (2023). الاقتصاد الريعي واستدامة المالية العامة. مجلة الاقتصاد والتنمية، 11(4)، 97–123.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

العتيبي، خالد بن حسين. (2024). العقوبات الاقتصادية كأداة ضغط في الاقتصاد الدولي. مجلة الاقتصاد المعاصر، 9(1)، 77–101.

العكروت، عبد الرحمن. (2023). المدخل الهيكلي في تحليل الأزمات الاقتصادية طويلة الأمد. مجلة الفكر الاقتصادي، 12(3)، 19–44.

المغربي، عبد الكريم، وآخرون. (2022). الاقتصاد السياسي للأزمات الاقتصادية المعاصرة. عمّان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

المنصوري، علي بن سالم. (2024). إشكالية الاقتصاد الريعي في ظل الأزمات الدولية. مجلة الاقتصاد العربي، 14(1)، 45–70.

حسين، أحمد يوسف. (2023). دور الدولة في إدارة الأزمات الاقتصادية في الاقتصادات الانتقالية. مجلة السياسات الاقتصادية، 10(1)، 29–54.

سيدهم، أحمد محمود. (2018). الاقتصاد الروسي بين الأزمات والإصلاحات. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

عبد السلام، قاسم حسن. (2023). الأزمات الهيكلية في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية. مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الكوفة، 15(1)، 33–58.

عبد السلام، قاسم حسن. (2024). الاقتصاد الريعي وحدود التعافي الاقتصادي في ظل الصدمات الخارجية. مجلة العلوم الاقتصادية، 18(2)، 41–66.

عبد الله، محمد أحمد. (2024). العقوبات الاقتصادية وأثرها على الاقتصادات الوطنية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الروسي. مجلة الاقتصاد السياسي الدولي، 6(2)، 55–78.

يوسف، محمود حسن. (2023). سوق العمل في الاقتصادات الريعية: التحديات الهيكلية. مجلة العمل والتنمية، 8(2)، 59–83.

Ahn, D. P., & Ludema, R. D. (2020). The sword and the shield: The economics of targeted sanctions. *European Economic Review*, *130*, 103587.

Beck, T., Levine, R., & Loayza, N. (2000). Finance and the Sources of Growth. *Journal of financial economics*, *58*(1-2), 261-300.

Dreger, C., Kholodilin, K. A., Ulbricht, D., & Fidrmuc, J. (2016). Between the hammer and the anvil: The impact of economic sanctions and oil prices on Russia's ruble. *Journal of comparative economics*, *44*(2), 295-308.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/ylan1925

IMF. (2023). World Economic Outlook. A Rocky Recovery.

Itskhoki, O., & Ribakova, E. (2024). The economics of sanctions: From theory into practice. *Brookings Papers on Economic Activity*, *425*, 470.

Li, H., Li, Z., Park, Z., Wang, Y., & Wu, J. (2024). *To Comply or Not to Comply: Understanding Developing Country Supply Chain Responses to Russian Sanctions* (No. 11110). CESifo Working Paper.

Oomes, N., & Kalcheva, K. (2007). *Diagnosing Dutch disease: does Russia have the symptoms?* (No. 7/2007). BOFIT Discussion Papers.

Paltsev, S. (2017). Energy scenarios: The value and limits of scenario analysis. *Wiley Interdisciplinary Reviews: Energy and Environment*, *6*(4), e242.

Sachs, J. D., & Warner, A. M. (2001). The curse of natural resources. *European economic review*, *45*(4-6), 827-838.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية